كلمة المتحدث الرئيسي
أمام جمعية الصـــداقة الكويتيـــة البريطانية

إنه لمن دواعي سروري أن تتاح لي فرصة المشاركة في هذا الإجتمـــاع الهام لجمعية الصداقة الكويتية البريطانية، وذلك لأتحدث عـــن الوضـــع الـــراهن والآفاق المستقبلية للإقتصاد الكويتي. ويعدُّ هذا التجمع بمثابة التأكيد على رغبتنـــا المشتركة لتحقيق المزيد من الوثاقة على درب التعاون والروابط الثنائيـــة لبلـــدينا، خدمةً لمصالحهما المتبادلة. كما تشكِّل مثل هذه الإجتماعات فرصة سانحة لتبـــادل وجهات النظر مع أصدقائنا، وبلوغ إدراك أفضل للمناخ الإستثماري الحـــالي ومـــا يتوافر فيه من فرص.

لقد كانت آخر مرَّة تحدثت فيها أمام هذه الجمعية الموقَّرة في شهر يونيو من عام ٢٠٠١ في لندن. وفي معرض إعدادي لمضمون كلمتي اليوم، إسترعى إنتباهي ما جرى من أحداث منذ ذلك التاريخ. ومن ثم، فإنني سأركز في كلمتي اليوم على مجاليْن متعلقيْن بهذا الأمر، وهما التطوُّرات والتحديات التي يشهدها إقتصادنا ضمن إطار التغيرات الكبرى التي تجتاح المنطقة، وما هو قائم من جهود لمواجهة هذه التحديات المستمرة والإستفادة من الفرص المتاحة. وقبل ذلك، إسمحوا لي بالتطرُّق على نحو مختصر إلى العلاقات التجارية بين بلدينا، حيث تقدر قيمة التبادل السلعي بين دولة الكويت والمملكة المتحدة بأقل قليـــلاً من

البليون جنيه إسترليني. وبجانب التجارة السلعية، فإنَّ الإتِّجار في السلع غير المرئية، وهي الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية، بين المملكة المتحدة ودولة الكويت، تعد أيضاً على جانب ملموس من الأهمية. وبينما تشكل الكويت السوق الثالثة حجماً للمملكة المتحدة على صعيد المنطقة، فإنَّنا نرى أنه من الممكن، بل من الواجب، أن ينمو التبادل التجاري بيننا لأكثر من ذلك. وإنَّني على ثقة بأن مثل هذه الإجتماعات تفتح آفاقاً جديدة لمزيد من العلاقات الإقتصادية والتجارية بين بلدينا.

وكما نعلم جميعاً، فإن العلاقة بين بلدينا ترجع إلى القرن الثامن عشر، إلا أنه يمكننا الإشارة كذلك إلى أحداث هامة شملتها هذه العلاقة عبر السنوات الماضية، إذ يتعذر الحديث عن العلاقات بين بلدينا دون الإشارة إلى الدور الرئيسي الذي قامت به القوات البريطانية في تحرير الكويت من الإحتلال العراقي الغاشم خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، فضلاً عما تضطلع به حالياً في مجال تحرير العراق من نظامه البائد، وإلتزامها بجعل العراق بلداً أفضل للعراقيين.

وقد كانت التطوُّرات جسيمة العواقب، حيث أفضت إلى قلب نظام الحكم الغاشم في العراق، وكانت حقاً بمثابة مَعلمٍ رئيسي في تاريخ هذه المنطقة. وكما نعلم جميعاً، فقد شكل النظام العراقي السابق، مصدراً رئيسياً للتهديد وإعاقة مسار الإستثمار والتنمية الإقتصادية في المنطقة على مدى أعوام عدَّة، ناهيك عما شابه ذلك المسار من مثالب أخرى. أمَّا وقد تمَّ قلب هذا النظام، فإن شعب العراق، بل وشعوب المنطقة بأسرها، قد أصبح بإمكانهم، ولأول مرة منذ عدة عقود، التركيز على تحقيق التنمية الإقتصادية وتعزيز الإزدهار.

ومن ثمَّ فإن دولة الكويت، وكذلك المنطقة بأسرها، تنعم اليوم ببيئة جديدة تتسم بإتساع الفرص، وإن كانت تضم تحديات جديدة. ومما لا شك فيه أن إعادة إعمار العراق ستتطلَّب تخصيص موارد طائلة، فقد ورد في التقرير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي حول تقييم إحتياجات العراق أن إعادة الإعمار تتطلَّب ستة وثلاثين بليون دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث القادمة. ومن الواضح أن ذلك المبلغ يحمل بين طياته الفرص العديدة للمستثمرين، علماً أن الكثير من هذه الفرص متواجد حالياً وفعلياً في السوق العراقية. كما تتوافر للعديد من دول المنطقة، وعلى وجه الخصوص دولة الكويت، فرصة المشاركة في عمليات إعادة إعمار العراق.

وأودُّ الإشارة في هذا الصدد إلى أن دولة الكويت تمتلك البنية الأساسية المطلوبة لهذه المشاركة، إذ يتسم قطاعها المصرفي والمالي بالمتانة والتطوُّر، فضلاً عن تقدُّم نظم الإتصالات فيها، وهو ما يؤهلها لأن تشكِّل للمستثمرين الأجانب بوابة تجارية إلى العراق.

وإسمحوا لي أن أركز في ملاحظاتي التالية على الساحة الإقتصادية لدولة الكويت. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، فإن دولة الكويت قد مارست سياسات نقدية وسياسات للمالية العامة إتسمت بالحصافة، حيث أدت هذه السياسات، بالترافق مع النظام الحر الذي تتبعه الدولة بشأن التبادل المالي والتجاري، إلى الحفاظ على متانة الإقتصاد الكلي للدولة، ضمن بيئة تتدنى فيها معدلات تضخم الأسعار، رغم التقلُّبات العريضة في أسعار النفط العالمية. كما أن سرعة إنتهاء الحرب في

العراق قد شكَّلت عاملاً قوياً لدعم التوسع الإقتصادي في دولة الكويت، إذ من المتوقَّع أن تكون دولة الكويت قد حققت خلال عام ٢٠٠٣ أسرع معدلات لنموها الإقتصادي منذ عقد مضى، مدفوعاً بتوسُّع ملموس في القطاعات النفطية وغير النفطية للدولة.

ويتسم وضع الميزان الخارجي لدولة الكويت بتحقيق فوائض ملموسة في الحساب الجاري، والتي بلغت في المتوسط ما نسبته ٢٥% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٠. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أدَّت هذه الفوائض إلى تراكم الأصول الخارجية، مما يشكل عاملاً مهماً لإمتصاص أية صدمات مالية خارجية محتملة. وتشير البيانات أيضاً إلى إتساع الفائض التجاري، حيث بلغ نحو ١,٥ بليون دينار كويتي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٣، مدفوعاً بزيادة حادَّة في قيمة الصادرات النفطية. إلى جانب ذلك، فقد ترافق الفائض التجاري مع إرتفاع ملموس في قيمة كلٍّ من الواردات والصادرات غير النفطية، وذلك نتيجة لمتطلِّبات الإمداد والتموين للعمليات العسكرية في العراق، وجهود إعادة البناء القائمة هناك. ويشير ذلك بوضوح إلى دور الكويت كبوابة للعراق، وهو دورٌ من المتوقع إتساعه مع مرور الزمن.

أمَّا حسابات المالية العامة، فقد إتسمت مؤخراً بتحقيقها فوائض ملموسة بلغ معدلها ١١% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات الثلاث الماضية، كما يبيِّن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، عن السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣، تحقيق فائض بلغت قيمته نحو ١,٣ بليون دينار كويتي.

من جانب آخر، فقد وُصف القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت – من جانب وكالات دولية متخصِّصة – بالكفاءة، والمتانة الهيكلية، وحسن الرقابة عليه. وفي نهاية ديسمبر من عام ٢٠٠٣، بلغ إجمالي أصول البنوك نحو ١٨,٨ بليون دينار كويتي. أمَّا معدل كفاية رأس المال في هذه البنوك فقد بلغ ١٧,١% في المتوسط، أي متفوقاً بهامش عريض على الحد الأدنى الإلزامي المحدَّد بنسبة ٨% وفق مقرَّرات لجنة بازل. ويستمر بنك الكويت المركزي من جانبه في بذل الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي لأغراض مساندة مساعي التنمية في البلاد. ويتضح ذلك على وجه الخصوص في الإستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية. وإضافة إلى ذلك، فإن بنك الكويت المركزي يسعى إلى الحفاظ على أسعار الفائدة المحلية عند مستويات تتواءم مع التطوُّرات في الإقتصاد المحلي من جانب، ومع أسعار الفائدة العالمية على العملات الرئيسية من جانب آخر. كما يقوم بنك الكويت المركزي بالدور المنوط به في تعزيز متانة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت.

وضمن إطار دوره الإشرافي والرقابي على النظام المصرفي والمالي، فإن بنك الكويت المركزي مستمرٌ في بذل الجهود الرامية إلى دعم الممارسات المصرفية والمالية السليمة. وفي هذا الخصوص، فإن بنك الكويت المركزي يقتدي بأحدث التطوُّرات في مجال أدوات ونظم الرقابة المصرفية، كما يعمد إلى تطوير البرامج والأساليب الرقابية المطبقة محلياً، لاسيما ما يتعلَّق منها بالرقابة الإحترازية، ونظم الإنذار المبكِّر، ونظم إدارة المخاطر. ومع إزدياد التركيز خلال الآونة الأخيرة على جهود مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تولى بنك

الكويت المركـــزي دوراً قيادياً في هذا الخصوص، علماً أن البنك المركزي قد قام خلال الأسبوع الماضي برعاية مؤتمر في دولة الكويت حول هذا المجال الذي يعدُّ من مواضيع الساعة.

وإضافة لما سبق ذكره، فإنني سأركز بصورة مختصـــرة علـــى الجهـــود المبذولة لأغراض تحقيق المزيد من تكامل الإقتصاد الكويتي مع الإقتصاد العالمي، حيث تقوم دولة الكويت بتنفيذ برنامج للإصلاح الهيكلي يرمي إلـــى تعزيـــز دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، وإلى إجتذاب المستثمرين الأجانب، وذلـــك ضمن الجهود المبذولة لتحقيق التسارع المطلوب فـــي معـــدلات نمـــو القطاعـــات الإقتصادية غير النفطية، وبما يؤدي إلى إتاحة فرص وظيفية.

وكما تعلمون، فإن القانون الحالي لتنظيم الإستثمار الخارجي المباشـــر فـــي دولة الكويت، والذي صدر في إبريل من عام ٢٠٠١، يسمح للأجانب بإمتلاك نسبة تصل إلى مائة في المائة من الشركات الكويتية. كما تمَّ إنشاء مكتب إستثمار رأس المال الأجنبي، وذلك لإنجاز المعاملات الخاصَّة بطلبات الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت.

وقد أقر مجلس الأمة مؤخراً إدخال تعديلات علـــى قـــانون بنـــك الكويـــت المركزي، ليمنح البنك المركزي سلطة ترخيص البنوك الأجنبية للعمل في الكويت. وأودُّ التركيز هنا على أن هذه التعديلات تشكِّل خطوة رئيسية للأمام، علماً أن فـــتح القطاع المصرفي أمام المنافسة الأجنبية من شأنه أن يزيد من كفاءة السوق المحلية للخدمات المالية. ومع تزايد المنافسة، فسوف يتعيَّن على البنوك إيلاء المزيد مـــن الإهتمام إلى الإستراتيجيات التي تتبعها بشأن إدارة أعمالـــها، إذ أن البنوك التـــي

تفتقد إلى هذه الإستراتيجيات ستجد صعوبة متزايدة في الحفاظ على أوضاعها في السوق.

وعلى صعيد أعم، فإن دولة الكويت تقوم حالياً بالعمل على تحديد إطار عمليات التخصيص والتعرُّف على مجالاته وأنماطه، وكذلك وضع آليات خاصَّة بالتسعير والجوانب التحوُّطية، عملاً على تجنُّب نشوء الإحتكارات، وما يترتب عليها من فقدان المواطنين لوظائفهم. كما قامت الحكومة في يوليو من عام ٢٠٠١ بإنشاء برنامج لهيكلة القوى العاملة، رامية إلى تنفيذ قانون العمل، وتوفير التدريب، وتسهيل توظيف الكويتيين في القطاع الخاص.

وأرى من المناسب أن أشير بصورة مختصرة إلى الجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول التطوُّرات النقدية. فبداية من يناير عام ٢٠٠٣، إتخذت السلطات المختصَّة بدول المجلس الخطوات الأولى على درب إنشاء وحدة نقدية في عام ٢٠١٠. ويفسر ذلك قيام بنك الكويت المركزي في يناير من عام ٢٠٠٣ بربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي ضمن هامش تبلغ نسبته ±٣,٥% حول سعر التعادل. ومع إتباع سياسات مناسبة لدعم الجوانب الإقتصادية الكلية، فإن الوحدة النقدية سوف تتمكن من تعزيز الآثار الإيجابية للإجراءات التي تمَّ إتخاذها في مضمار كلٍّ من الإرتقاء بالتكامل بين دول المجلس، والإصلاحات الهيكلية الجاري تنفيذها حالياً في هذه الدول. وإننا على قناعة بأن الإتحاد النقدي سيؤدي إلى تخفيض تكلفة المعاملات المالية بين الدول الأعضاء، وإلى توسعة الآفاق المستقبلية للنمو في هذه الدول، وذلك من خلال المساهمة في توحيد وتطوير الأسواق الرأسمالية في المنطقة، وكذلك رفع كفاءة الخدمات المالية.

وختاماً، يمكننا القول إن دولة الكويت على إستعداد تـــام للقيـــام بمســـاهمة ملموسة في المنطقة، وذلك ضمن المناخ الجديد لإتساع الحريات والفـــرص الـــذي أعقب تبديل النظام الحاكم في العراق. كما أن ما نتمتع به من إستقرار وتطوُّر فـــي بنيتنا الأساسية المالية، سوف يمكِّن المستثمرين والشركاء التجاريين من الإستفادة – على نحو كامل وموثوق – من الفرص المتاحة أمامهم في الوقت الحاضر.

ونهاية، أودُّ التأكيد على ما سوف يسهم به هذا الإجتماع في مجـــال تعزيـــز أواصر صداقتنا الممتدة عبر التاريخ. وأكرِّر شكري لجمعيـــة الصـــداقة الكويتيـــة البريطانية على قيامها برعاية هذا الإجتماع، وبدعوتي للقاء هذا الجمع المتميِّز من المشاركين في فعالياته.